

Distr.: General
22 January 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 19 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد أصبح أطفال فلسطين مستهدفين من قبل إسرائيل. فالأطفال يُقتلون عمداً، وينكبّدون الإصابات، ويتعرّضون للتشويه والتجوع والتيتيم والتشريد، ويُتركون في حالة احتضار بسبب المرض وأشكال العدوى والمرض والبرد. والتقييم المأساوي الذي مفاده أن قطاع غزة أضحي "مقبرة للأطفال" من دواعي الأسى أنه أصبح تقليلاً من الواقع، ولا يكفي لأن يصف حقا التهديد الذي تشكّله إسرائيل على الأطفال الفلسطينيين.

ففي غزة يتعرض الأطفال للقتل الجماعي على أيدي جيش الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعمد إلى قصفهم بالقنابل واستهدافهم بالضربات ونيران القناصة وتمزيق أجسادهم إربا إربا أو سحقهم تحت ركام الأطنان من الأنقاض. وفي الضفة الغربية، يطاردهم الجنود والمستوطنون الإسرائيليون، ويضربونهم ويطلقون النار عليهم ويمارسون الإرهاب عليهم وينتهكون حرمة أجسادهم ويحتجزونهم ويعذبونهم.

ويتعرّض أطفال فلسطين للصدمات النفسية والبدنية والعاطفية. ويشهدون أمهاتهم وآباءهم وأخواتهم وإخوانهم يتناثرون إلى أشلاء بفعل الصواريخ والقنابل الإسرائيلية، والضربات التي تتعرّض لها غزة بلا توقف منذ أكثر من 100 يوم. ويشهدون تدمير منازلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية وأسباب حياتهم. ويعانون عذاب الجوع والعطش والبرد والمخاوف الوجودية المحدقة بسبب بقائهم وبأسرهم. ويُتركون ليحملوا آلام جروحهم، ويتر أطرافهم دون تخدير، ولا دواء لأمراضهم، ولا علاج لإعاقاتهم.

إن أطفال فلسطين يُقتادون كالمواشي على أيدي محتل وحشي يُجبرهم على "الإجلاء" من مكان إلى آخر. ويُجبرون على مغادرة ديارهم، مع انعدام أي مأوى آمن، وعلى العيش وسط القاذورات في ملاجئ مزدحمة وغير صحية، وخيام مؤقتة، وسلالم المستشفيات وفي عرض الشوارع، ويُشردون مرارا وتكرارا. وقد فُرض عليهم العيش بدون تعليم وبدون تعلم. ويشهدون تعرّض آبائهم وشيوخهم للإذلال وتجريد شعبهم



بأكمله من إنسانيته وتشويه سمعته، وهو أمة تزرع تحت نير الاحتلال والفصل العنصري والحصار وأصبحت الآن مستهدفة بالإبادة الجماعية.

إن الأرقام المروعة أصبحت الآن معروفة للجميع. فلا يمكن لأي أحد القول إنه لم يسمع ولم ير ولم يكن يعلم. فحتى تاريخ هذه الرسالة، تكون إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد قتلت أو جرحت بشكل غاشم عشرات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين. فهم يشكّلون الغالبية الساحقة من 24 987 فلسطينياً ممن قُتلوا و 66 000 جريحاً على أيدي إسرائيل منذ أن أطلقت حرب الإبادة الجماعية هذه على شعبنا في جميع أنحاء فلسطين المحتلة في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وهذه الإصابات تتعمد إسرائيل إلحاقها، بطريقة ممنهجة وبكل أشكال الأسلحة الفتاكة، بالسكان المدنيين الرازحين تحت احتلالها، حيث يقع على عاتقها الالتزام بضمان سلامتهم ورفاههم بمقتضى القانون الإنساني الدولي. فصصلة الخسائر البشرية ستفوق في القريب العاجل 25 000 فلسطيني من الأطفال والنساء والرجال الذين ارتكبت إسرائيل مذبحه بحقهم، ولكن يجب التوضيح من جديد أن هذا الرقم المرعب لا يشمل حتى الآن أكثر من 7 000 فلسطيني هم في عداد المفقودين، معظمهم من الأطفال، ويُفترض أن يكونوا في عداد الموتى تحت الأنقاض في غزة، مع ارتفاع عدد الضحايا يوماً.

وحتى اليوم، أفيد بأن الجيش الإسرائيلي والمستوطنين قتلوا ما لا يقل عن 9 600 من الأطفال الفلسطينيين في غزة و 95 طفلاً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

فمتى سيفيض بنا الكيل؟ وكم طفل فلسطيني سيلقى حتفه قبل أن يتحرك المجتمع الدولي لوقف هذا الهجوم الإسرائيلي الدنيء، ووقف تسليح آلة القتل الإسرائيلية، ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية؟

ومتى سيتحرك المجتمع الدولي، إن لم يكن لتحمل مسؤولياته الأخلاقية، فعلى الأقل للوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في القانون الدولي؟ ومتى سيتحرك مجلس الأمن للوفاء بواجباته بموجب الميثاق ووقف هذا العدوان الإسرائيلي السافر على الشعب الفلسطيني؟ ومتى سيتصرف المجلس لتنفيذ قراراته، بما فيها القراران 2712 (2023) و 2720 (2023) وقرارات لا حصر لها اتخذها بشأن حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال في النزاعات المسلحة؟

ومتى سنتفي الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بالتزاماتها باحترام الاتفاقية وضمان احترامها في جميع الظروف، بما في ذلك بموجب المادتين 146 و 147، لفرض عقوبات جزائية فعالة في حالات ارتكاب انتهاكات جسيمة؟

ومتى سنتفي الدول بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل؟ وبموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاينة مرتكبيها، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؟

ومتى ستقوم الأمم المتحدة بإدراج إسرائيل في قائمة الجهات المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات مستمرة لحقوق الطفل، وهي كذلك حقا ولا تزال منذ فترة طويلة؟ ومتى ستتم معاقبتها على سلوكها الخارج عن القانون؟

إن ما تقترفه إسرائيل بحق الأطفال الفلسطينيين هو تصرف بغيض، ووصمة عار على جبين الإنسانية لا يمكن انتحال الأعذار له أو التغاضي عنه. فهو تصرف يتنافى مع الإنسانية وغير أخلاقي وغير قانوني. وهذه ليست بالطريقة الملائمة لمعاملة الأطفال، ولا طريقة لمعاملة أي إنسان كان.

فكل حكم من الأحكام المتعلقة بالأطفال من معاهدات حقوق الإنسان يجري انتهاكه، وكل حكم من أحكام القانون الإنساني ذات الصلة يجري انتهاكه بشكل خطير وغاشم ومتعمد. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن يتقاعس عن التصرف، والبعض يستمر في المراوغة بلا خجل ويسوق الذريعة الواحدة تلو الأخرى، وشحنة الأسلحة الواحدة تلو الأخرى، لهذه الحرب الإسرائيلية الوحشية على الأطفال الفلسطينيين وأسره.

ونكرر مطالبتنا بوقف إطلاق النار الآن، وهو المطلب الدائم الذي تتادي به القيادة الفلسطينية وجميع الدول المحبة للسلام في جميع أنحاء المنطقة والعالم منذ بدء هذا العدوان الإسرائيلي، الذي كشف منذ البداية عن النية لقتل شعبنا وتدمير غزة، وتنفيذ عقاب جماعي وحشي على نطاق وبحجم لم يسبق لهما مثيل في عصرنا الحديث.

ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق للسماح بالتمادي في ارتكاب القتل الجماعي بحق أطفالنا ونسائنا ورجالنا؛ ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق للسماح بمحاصرة شعبنا وتجويعه وحرمانه؛ ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق للسماح بارتكاب الدمار الشامل لجميع مكونات مجتمعنا؛ ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق للسماح بترحيل شعبنا أو ممارسة التطهير العرقي عليه.

ويجب الكف عن هذا العدوان ووقف التشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك محاولات الإكراه على التهجير الجماعي، ويجب توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين، بما فيها أشكال الحماية الخاصة للأطفال، وتقديم المعونة الإنسانية فوراً ودون عوائق إلى غزة وفي جميع أنحاءها لتلبية احتياجاتها الإنسانية الهائلة من الغذاء والماء والدواء والمأوى والوقود وغير ذلك من الضروريات للعيش بكرامة. ويجب حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي وأفراد طواقم الطوارئ وموظفو الأمم المتحدة - بمن فيهم جميع موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذين قتلت إسرائيل ما لا يقل عن 151 موظفاً منهم - وتمكينهم من مواصلة مهامهم الإنسانية، بما في ذلك بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) وقراري الجمعية العامة دإط-21/10 و دإط-21/10، دون تهريب وتدخل.

ولقد قلنا مراراً وتكراراً، لا يوجد حل عسكري لقضية فلسطين. فإيجاد حل قائم على القانون الدولي، يدعم حقوق الإنسان المكفولة للشعب الفلسطيني، بشكل كامل وتام، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال، هو وحده الذي يمكن أن يكفل تحقيق السلام والأمن اللذين يحتاج إليهما الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والمنطقة بأسرها التي يهددها هذا العدوان الإسرائيلي الإجرامي أشد الاحتياج.

ولا بد من وقف حرب الإبادة الجماعية هذه التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أطفالنا، ولا بد من إنهاء احتلالها الاستعماري غير المشروع ونظام الفصل العنصري الذي تتجهجه. فهذا هو السبيل الوحيد لإنقاذ الأرواح البشرية، بما فيها أرواح الأطفال الغالية، وإنقاذ مستقبلهم.

ولذلك، نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بما في ذلك فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، للتحرك الفوري، وفقاً للقانون الدولي وللولاية المنوطة بلك منها، على وجه الاستعجال،

ونحث جميع الدول على التحرك أيضاً بروح من المسؤولية وعلى الفور للوفاء بالتزامات كل منها، بما في ذلك ما يتعلق بحماية الأطفال، في ظل تمادي إسرائيل في العرقلة والتحدي الصارخ وإفلاتها من العقاب.

وهذه الرسالة تأتي عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 823 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 12 كانون الثاني/يناير 2024 (A/ES-10/979-S/2024/54) تشكّل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم